

## الوظائف المشتركة والأهداف المنشودة بين المنظمات العالمية الثلاث

صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة الدولية، وإدارتها للإقتصاد العالمي

Common functions and desired goals between the three global organizations International Monetary Fund, World Bank, World International Trade Organization And its management of the global economy

بونعاس شايب شاكرا\*

جامعة الجزائر 03- الجزائر

[bounaasai@gmail.com](mailto:bounaasai@gmail.com)

تاريخ النشر: 2024/12/15

تاريخ القبول للنشر: 2024/06/13

تاريخ الاستلام: 2024/03/19

### ملخص:

إن التغييرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي اليوم تعطي التبادل الدولي وجهًا جديدًا، وإحداث تكاملاً بين مجموعات من الدول والتقدم التقني، وتأثير الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات. النظام الاقتصادي العالمي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى ولادة منظمات عالمية مؤثرة في الاقتصاد العالمي مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي (WB)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO).

تهدف هذه المنظمات الثلاث إلى تحقيق الإصلاحات في السياسات المالية والنقدية والتجارية، وحماية البيئة، وإرساء حقوق الإنسان، ومحاربة الفقر في العالم، وإطلاق التنمية المستدامة في معظم البلدان في جميع أنحاء العالم، وتشجيع الاستثمار في هذه البلدان هذا أدى إلى ظهور فكرة جديدة معاصرة تصف هذه المنظمات بقيامها بدور المهندس الذي يقوم بهندسة الاقتصاد العالمي الجديد وإرساء قواعده الجديدة وهذا هو النظام العالمي الجديد.

الكلمات المفتاحية: منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الأسواق المالية والنقدية، الاستثمار والتنمية.

تصنيفات JEL: E42، F36.

### Abstract:

The transformations that the world economy is experiencing today are giving international trade a new face, the integration of groups of nations, technical progress, and the influence of large multinational firms.

The global economic order that emerged after World War II saw the birth of influential global organizations such as the International Monetary Fund (IMF), The World Bank (WB), and the World Trade Organization (WTO).

The functions assigned to these organizations made it possible to establish a new world economic order, a stage made up of mutation and changes which pushed many countries to work to find the means of exchange and integration within the economy. worldwide.

**Keywords:** WTO, WB, IMF, FINANCIAL AND MONETARY MARKET, INVEST, DEVELOPMENT

**Jel Classification Codes:** E42 . F36.

\* المؤلف المراسل.

## الوظائف المشتركة والأهداف المنشودة بين المنظمات العالمية الثلاث صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة الدولية، وإدارتها للإقتصاد العالمي

### 1. مقدمة:

شهدت دول العالم مع مطلع القرن العشرين عددا من الأحداث السياسية والاقتصادية المتسارعة وبصفة خاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وقد تمثلت هذه الأحداث في إنهيار النظم الاقتصادية وتدهور شروط التجارة الدولية وتعثر عمليات الدفع والتسوية وتفاقم معدلات التضخم والبطالة والتقلبات السريعة لأسعار صرف العملات الوطنية وقد عرفت هذه الفترة بفترة الكساد العالمي الكبير التي بدأت سنة 1929.

فمن المعروف أن معظم دول العالم كانت تعتنق منذ أواخر القرن التاسع عشر قاعدة الذهب أي ربط قيمة عملتها بوزن معين من الذهب، يعني ذلك نظام ثبات سعر الصرف بين الدول المختلفة حيث كانت كل عملة لها قيمة تبادلية ثابتة بالمقارنة مع العملات الأخرى .

وقد صاحب فترة الكساد العالمي اضطرابات في النظام النقدي العالمي والتي استمرت في الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ويعود ذلك إلى عدم المرونة التي تميزت بها قاعدة الذهب وعدم قدرة هذا النظام على الوفاء بمتطلبات التجارة الدولية، وقد ترتب على ذلك أن تتخلى كثير من الدول عن الالتزام بهذه القاعدة، وعملت على تخفيض أسعار صرف عملتها بغرض زيادة حجم صادراتها واستعادة توازن ميزان المدفوعات، وقد ظهر اتجاه ينادي بضرورة عقد اتفاقيات ثنائية أو جماعية، بهدف إيجاد إطار للتعاون النقدي على الصعيد الدولي من حيث كونه أسلوبا يمكن أن يجنب قيام كل دولة باتخاذ إجراءات سياسية تحقق مصالحها دون مراعاة مصالح الدول الأخرى، مما جعل هذه الإجراءات والسياسات المنفردة بمثابة عزف منفرد قد لا ينجح في تحقيق أهداف الدولة وخاصة إذا ما تبعت الدول الأخرى سياسات من شأنها عرقلة هذه الأعمال بل يمكن إرجاع أسباب اضطراب النظام النقدي العالمي إلى عدم وجود إطار تعاوني يمكن من خلاله تنسيق السياسات النقدية من خلال تبادل الرأي والمشورة والخبرات في هذا المجال، مما أدبلى تسارع خلل نظام النقد العالمي.

وقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة إيجاد تعاون دولي، لما ترتب عن السياسة الانعزالية التي اتبعتها في الثلاثينات من مشكلات عدة، وكان ذلك إيذانا بالدعوة إلى ضرورة عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية لرسم خرائط التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية بصفة عامة والنقدية بصفة خاصة.

وقد ظهر في الأفق في ذلك الوقت خطتان، الخطة الأولى قدمها وايت وwhite وتهدف إلى التركيز على عدد من الموضوعات وهي إعادة التعمير، وسياسة الإقراض والتوظيف المالي على الصعيد الدولي وتضمنت برنامجا أمريكيا للمساعدات واقتراحات بإنشاء صندوق دولي لتحقيق استقرار نقدي على الصعيد العالمي ومصرف متخصص للتعمير والإينماء، أما الخطة الثانية فقد قدمها الاقتصادي كنز Keynes وطالب بضرورة إنشاء مصرف عالمي وعملة عالمية ونظام موحد للمقاصة.

وفي غضون ذلك دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر اقتصادي عالمي في إطار الأمم المتحدة لمناقشة الأوضاع الاقتصادية العالمية المتدهورة وتبادل الآراء حول الخطط المعروضة للتغلب على هذه المشكلات، وكان هذا إيذانا بظهور عصر جديد تميز بسيادة المنظمات الاقتصادية الدولية.

وقد أثمر التعاون الاقتصادي الدولي بعقد العديد من المؤتمرات واللقاءات والتي تمخض عنها إنشاء العديد من المنظمات الاقتصادية والإقليمية كالبنوك الإقليمية للتنمية، والمنظمات الاقتصادية الأوروبية، كما انشأ عدد من المنظمات

الاقتصادية الدولية، والتي تمثلت في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية ونبين أهمية وظيفتها ودورها في إدارة السياسات الاقتصادية عبر دول العالم ووزنها في تسيير الاقتصاد العالمي.

## 2. صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة دولية يتمتع بشخصية اعتبارية ذات حصانة خاصة، كما تنص اتفاقية إنشاء الصندوق على أنه يهدف إلى: "دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة على التداير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء ولتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف، وللمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وفي محو القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، والتي تعوق نمو التجارة الدولية، ولبث الثقة بين الدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها، دون الالتجاء إلى التداير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء القومي أو الدولي".

وفي ضوء ذلك يكون الهدف الأساسي من إنشاء الصندوق هو تطوير نظام دائم للتعاون الدولي في المجالات النقدية والمالية، وخصوصا في ما يتعلق بتنظيم المدفوعات والتحويلات وتسديد الحسابات الدولية بهدف توسيع التجارة العالمية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ويشير تعبير "نظام دولي" إلى إلغاء جميع الإجراءات التي تحد من تبادل العملات والترتيبات النقدية التمييزية بين الدول المختلفة، والغرض من ذلك هو تأمين حرية تبادل العملات خارج نطاق أوطانها وبما يتفق مع تنشيط التجارة بين الدول ودعم نموها وتسهيل عمليات تسديد الحسابات الدولية الجارية" (ahmed, 2001, p. 40).

كما تنص الاتفاقية المنشئة على ضرورة التزام الصندوق في جميع سياساته ونشاطاته وأعماله بأهداف محددة يمكن إجمالها في ما يلي:

### 1.2. أهداف صندوق النقد الدولي

- ❖ إقامة نظام دولي متعدد الأطراف للمدفوعات بغية تنظيم العمليات الجارية بين الدول الأعضاء والحد من الإجراءات المعيقة لنمو التجارة الدولية.
- ❖ اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتنشيط التجارة الدولية ودعم تطورها على أسس متوازنة، بحيث تقود إلى مستويات عالية من العمالة والتشغيل والدخل الحقيقي من خلال الموارد الإنتاجية لدى الدول الأعضاء وتأمين حرية تبادل العملات بين الدول.
- ❖ تحقيق استقرار نقدي عم طريق وضع الترتيبات المناسبة لعمليات تبادل منتظمة بين الدول الأعضاء وتجنب المنافسة في أسعار الصرف عن طريق تحديد أسعار صرف ثابتة لتبادل العملات وفق معدلات متفق عليها مسبقا.
- ❖ منح الدول الأعضاء فرصة الاستفادة من الموارد العامة للصندوق بشكل مؤقت ضمن إطار شروط حماية محددة لتصحيح موازين مدفوعاتهم في حالات حدوث عجز مؤقت إذ أن استغلال هذه الفرصة يسمح بتنمية الثقة بين الدول الأعضاء والحيلولة دون اللجوء إلى إجراءات تنسيء للنمو الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي .
- ❖ تأمين وسائل السيولة الدولية الضرورية لمجابهة الاضطرابات المؤقتة في موازين المدفوعات وتقصير فترة عدم التوازن وحصرها ضمن إطار ضيق .
- ❖ ويتضح مما تقدم أنها أهداف الصندوق تتجسد في امتصاص الأزمات النقدية على الصعيد الدولي والحفاظ على النظامين النقدي والمالي الدوليين وصيانة النظام العالمي الحالي وترسيخ مبادئه (gol, 1980, p. 04).

## الوظائف المشتركة والأهداف المنشودة بين المنظمات العالمية الثلاث صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة الدولية، وإدارتها للإقتصاد العالمي

### 2.2. وظائف صندوق النقد الدولي

يتمتع الصندوق بالعديد من الوظائف في إطار الأهداف التي انشأ من أجلها، وقد منح سلطات واسعة حتى يتمكن من تحقيق هذه الأهداف، ولا شك أن نشاط الصندوق ومهامه تنحصر في المجالين النقدي والمالي، إلا أن الصندوق كثيرا ما يركز على أنشطة معينة دون أخرى خلال فترات زمنية محددة، وهذا يعكس تطوره التاريخي خلال فترة تجاوزت نصف قرن من الزمن، أي أن أنشطة الصندوق تتغير تبعا لطبيعة المشكلات التي تعاني منها الدول التي يرغب الصندوق في علاجها، ففي الفترة الأولى لنشأة الصندوق كانت المشاكل النقدية للدول الصناعية الأعضاء تحوز اهتماماته، ومع مطلع السبعينات من القرن الماضي كانت المشاكل التمويلية المتمثلة في عجز موازين مدفوعات الدول النامية الأعضاء في أول اهتماماته (ahmed, 2001, p. 45).

وفي ضوء ما تقدم أصبح صندوق النقد الدولي يضطلع بعدد من الوظائف تتمثل في ما يلي:

- ❖ **الحفاظ على استقرار أسعار الصرف:** أن الوظيفة الأساسية التي انشأ من أجلها صندوق النقد الدولي هي العمل على الاستقرار النسبي لأسعار الصرف من أجل المحافظة على أسعار الصرف مستقرة لعملة الدول الأعضاء وعلى العلاقات النقدية منتظمة مع الأعضاء الآخرين وتجنب تغير أسعار الصرف لأغراض المنافسة التجارية (شافعي، 1977، صفحة 237).
- ❖ **عملية السحب الاحتياطي:** يقدم صندوق النقد الدولي كثيرا من التسهيلات للدول الأعضاء في إطار الهدف الذي أنشئ من أجله، وعلى ذلك تستطيع الدول الأعضاء أن تلجأ إلى السحب الاحتياطي من موارد الصندوق وبالعملات الأجنبية القابلة للتبادل الحر، وفي مقابل دفع ما يناظرها في القيمة العملية الوظيفية، ويسمح الصندوق بعمليات السحب الاحتياطي للدول الأعضاء التي تعاني من اختلال مؤقت في موازين المدفوعات ويسمح لأي دولة عضو أن تسحب في حدود 25% من حصتها في السنة، ويعرف هذا الحد بالشرعية الذهبية، وبصفة عامة يجب ألا تتجاوز مسحوبات الدولة العضو من العملات الأجنبية عن 200% من حصتها تحت أي ظرف من الظروف.
- ❖ **التسهيلات التمويلية الخاصة:** تعتبر هذه الوظيفة من أهم نتائج تطور أنشطة صندوق النقد الدولي، فقد ادخل الصندوق أسلوبا جديدا لمساعدة الدول الأعضاء، عرف باسم التسهيلات التمويلية الخاصة، وهذا الأسلوب يستهدف تقديم معونات مالية استثنائية إلى أعضائه من خلال سياسات خاصة تستهدف معالجة مشاكل طارئة في أجزاء محددة من موازين المدفوعات، ويعتمد الصندوق في تقديم هذه التسهيلات على موارد من الحصص التي يساهم بها الأعضاء في تمويل الصندوق (Jornaltman, 1981, p. 36).
- ❖ **تسهيلات تمويل المخزون الاحتياطي *buffer stick financing facility*** وتهدف تسهيلات تمويل المخزون الاحتياطي إلى تقديم يد العون للدول الأعضاء التي تواجه عجزا كبيرا في موازين مدفوعاتهم نتيجة التزامات تعهدوا بها في اتفاقات دولية، تتعلق بتحقيق استقرار في أسعار المواد الأولية.
- ❖ **التسهيلات الموسعة *extended facility***: تقرر هذا النوع من التسهيلات لمساعدة الدول التي تواجه عجزا في موازين مدفوعاتها لأسباب متعلقة بالبنية الاقتصادية وتباطؤ معدلات النمو ويقدم الصندوق تسهيلات موسعة خارج إطار المسحوبات الاحتياطية والتسليفية النظامية للأعضاء للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات من هذا النوع، وقد تكون

التسهيلات متوسطة أو طويلة الأجل، ويلزم الصندوق الدولة العضو المستفيدة بتقديم برنامج اقتصادي تنفذه الدول لعلاج القصور في السباب البنوية التي يعاني منها ميزان مدفوعاته.

❖ تسهيلات التمويل التكميلي **supplementary financing facility**: شهد عقد السبعينات من القرن العشرين صعوبات كبيرة طالت كثيرا من الدول الأعضاء في الصندوق، وقد لاحظ خبراء الصندوق أن السحوبات النظامية الاحتياطية والتسليفية لم تعد كافية للدول الأعضاء لمواجهة أزماتها، وفي عام 1979 أقر المجلس التنفيذي تقديم تسهيلات تكميلية يتم تمويلها عن طريق القروض الخارجية (ahmed, 2001, p. 50).

❖ حقوق السحب الخاصة: وهي عبارة عن نقد احتياطي دولي مصطنع يستخدم كوسيلة جديدة لدعم أصول السيولة الدولية التقليدية كالذهب والدولار واحتياطات النقد الأجنبية الأخرى القابلة للتبادل الحر خارج حدود قروضها .

### 3. البنك الدولي

يعتبر البنك الدولي مصدرا هاما لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع انحاء العالم. ويساعد البنك الدولي حكومات الدول النامية على تخفيض نسبة الفقر عن طريق توفير الاموال والخبرات الفنية التي يحتاجون اليها لصالح مجموعة واسعة النطاق من المشروعات، كمشروعات التعليم والرعاية الصحية والبنية الاساسية.

#### 1.3. نشأة البنك الدولي

تأسس البنك بتاريخ 01 جويلية 1944 بقرار من مؤتمر دولي شاركت فيه 44 دولة في برين وودز، وفي 22 جويلية اجتمع مندوبوا 28 دولة لوضع الانظمة اللازمة لقواعد التبادل الدولي، كالاتثمار والقروض، وخلص هذا الاجتماع الى اتفاقية انشاء منظمين دولتين في مجال النقد والقروض وهما البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وفي 27 ديسمبر 1945 دخلت اتفاقية البنك الدولي حيز التنفيذ، الا ان البنك لم يبدأ اعماله الا في 25 جانفي 1946 في مقر بمدينة واشنطن (عمر، صفحة 121).

#### 2.3. وظائف وأهداف البنك الدولي

حددت الاتفاقية المنشئة وظائف وأهداف البنك على النحو الآتي\* :

❖ تقديم المساعدة للدول الأعضاء للتعمير والتنمية وذلك من خلال تقديم تسهيلات الإستثمار رؤوس الأموال لأغراض إنتاجية وتشجيع وتنمية والتسهيلات الإنتاجية والموارد في الدول النامية قد صيغ هذا الهدف في وقت كانت كثيرا من دول العالم تعاني من تدهور أوضاعها الاقتصادية بسبب ما شهدته من حروب .

❖ تحفيز الاستثمارات الأجنبية عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض أو الاستثمارات الأخرى التي يجريها القطاع الخاص وتكملت للاستثمارات الخاصة وذلك بتقديم التمويل بشروط معقولة من أغراض إنتاجية، متى كانت الدولة تعاني من عدم توافر رؤوس الأموال الخاصة.

❖ تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، بهدف الوصول الى مرحلة النمو المتوازنة للتجارة الدولية في الأجل الطويل والمحافظة على توازن المدفوعات، وهو أمر يمكن من رفع مستويات المعيشة والرفاهية لكثير من الدول الأعضاء.

\*انظر في ذلك المادة الاولى من الاتفاقية المنشئة للبنك الدولي. وايضا:

World bank : articles of agreement of the international bank for reconstruction and development, article , 1999, p8.

## الوظائف المشتركة والأهداف المنشودة بين المنظمات العالمية الثلاث

### صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة الدولية، وإدارتها للاقتصاد العالمي

❖ تقديم القروض للدول الأعضاء مع ضرورة التنسيق بين ما يقدمه من قروضا او يضمنها مع القروض الدولية التي تأتي من مصادر أخرى، ويكون ذلك عن حجم المشروعات، وتتم المفاضلة بين الدول المختلفة في حدود مدى حاجتها للقروض.

❖ العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

❖ يعمل البنك الدولي على تفعيل الاستثمارات الدولية وفقا للشروط التجارية في أقاليم الدول الأعضاء، وتقديم المساعدة للتحويل من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام، والعمل على ربط دول العالم الثالث، بالاقتصاد السوق .

ويتضح لنا أن البنك الدولي هو الوكالة الدولية الرئيسية للتمويل من اجل التنمية وهذا يعكس طبيعة المزدوجة لأهداف البنك، فالهدف الاول (التعمير) هو إصلاح وتجديد وسائل وأدوات الإنتاج التي دمرتها الحروب، والهدف الثاني (التنمية) هو تنمية الموارد الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء النامية، ويظهر مدى الارتباط بين الهدفين، من حيث تقديم المساعدات اللازمة للدول الأعضاء من اجل تمكينها من التغلب على عثرتها الاقتصادية .

ومنذ نشأة البنك الدولي وحتى الآن، نجد استحواذ الدول الرأسمالية الصناعية بالسيطرة على إدارته وتحديد سياسته وتخصيص موارده، وذلك من خلال ما استحوذت عليه من أغلبية في رأسماله، وبالتالي على الشطر الأعظم من القوة التصويتية في البنك (طبقا لقاعدة التصويت المرجح بحجم الأنصبة في رأسمال البنك )، وقد انعكس ذلك على قرارات البنك في مجال الإقراض حيث انه بدأ نشاطه بتوجيه اهتمامه نحو إعادة تعمير دول غرب اوربا التي كانت تعاني من أثار الحروب ويعد تحقيق هذا الهدف اتجه البنك الى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، والتي تصنف من دول العالم الثالث (Starey, 2001, p. 365).

#### 4. الوظائف المتعلقة ببرامج الإصلاح الاقتصادي ما بين صندوق النقد والبنك العالمي

دفع وجود اختلالات ومشاكل اقتصادية أخرى، الكثير من الدول إلى تبني برامج لمواجهة أولدعم الإصلاحات التي تقوم بها فمنذ بداية الثمانينات من القرن الماضي عرفت دول العالم الثالث اختلالات عميقة، على المستويين الداخلي والخارجي، باشرت بتبني البرامج تصحيح هيكلية شاملة باتجاه اقتصاد السوق، كان مضمونها عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد من خلال تقليص مختلف التشوهات التي تعيق عمل الأسواق (العباسي، 2004، صفحة 3).

وعادة ما كانت توضع هذه السياسات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

يعني الإصلاح الاقتصادي الهيكلية بهدف التحول الى اقتصاد السوق ما يلي (وولف، 1999، الصفحات 12-13):

❖ تحرير الأنظمة الاقتصادية والأسعار واليات السوق، وتحقيق إدارة فعالة وكفاءة اقتصادية للمشروعات؛

❖ استخدام أدوات غير مباشرة متجهة نحو السوق لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي؛

❖ إعادة النظر في دور الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني، ومنح الفرص أكثر لآليات السوق في الترشيد الاقتصادي وإرساء

إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الملكية وسيادة القانون والقواعد التنظيمية الشفافة لدخول السوق .

يمكن تحديد طبيعة السياسات الهيكلية وما تناوله فيما يلي (قدي، 2004، الصفحات 235-237):

- تحرير التجارة الخارجية، وهي تعد من المسائل الهامة في برامج التكيف الهيكلية .

- إصلاح القطاع المالي .



- تشجيع الاستثمار الأجنبي بنوعية المباشر وغير المباشر من خلال توفير المناخ الملائم له
- خصخصة مؤسسات القطاع العام .
- إصلاح نظام أسعار وتحريرها.
- السياسة الصناعية.
- تتمثل برامج الإصلاح الهيكلي هذه في سياسات ماكرو اقتصادية تهدف إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب الكليتين بهدف التخصيص الأمثل للموارد من جهة وإعادة توازن ميزان المدفوعات من جهة أخرى (grellet, 1994, p. 157).

## 5. منظمة التجارة العالمية

### 1.5. نشأة منظمة التجارة العالمية وأهدافها

#### ❖ نشأة المنظمة

إن الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة (الجات) في صورتها الأصلية وفي هيكلها وأوضاعها قبل دورة أوروغواي لم تكن تزيد على أن تكون اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع تزويدها بسكرتارية صغيرة للإشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية.

وتجدر الإشارة إلى أن تأسيس منظمة التجارة العالمية لم يكن سهلا حيث كانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الموقعة في أكتوبر 1948 خلال مؤتمر هافانا قد أشارت إلى إقامة هذه المنظمة، ولكن الفكرة أسقطت بعد ذلك في عام 1954 نظرا لرفض الكونجرس الأمريكي هذا المشروع انطلاقا من رغبته في الحفاظ على السيادة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تخوف من أن تؤدي الموافقة على إنشاء المنظمة إلى التخلي عن القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين (Rubert, 1987, p. 102). وأمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ظهرت الحاجة لإنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل أمانة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ويمكن ذكر أهم الأسباب التي دعت إلى ذلك والمتمثلة في ما يلي:

#### السبب الأول:

على الرغم من أهمية الدور الذي قامت به مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) منذ نشأتها في توفير الاستقرار النسبي للنظام النقدي الدولي سواء بتمويل جهود التنمية ومعالجة الاختلالات المالية الخارجية للدول النامية، فإن دور هذه المؤسسات في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية، وعلى الرغم مما أدخل عليها من تطور كبير خلال العقود الماضية إلا أنه ظل يعتمد بدرجة رئيسية على سياسات مالية ونقدية، وظهرت الحاجة مرة أخرى إلى إنشاء منظمة للتجارة العالمية تسهم في سد أوجه النقص القائمة في مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي بما يكفل النظرة المتكاملة للمسائل المتشابكة الخاصة بالنقد والتمويل والتجارة والتنمية (Gatt, 1985, pp. 33-34).

#### السبب الثاني:

الذي دعا إلى إنشاء هذه المنظمة هو أن الجات لم تكن منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح، حيث أنها كانت تفتقر للأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية، ولبيان الفرق بين الجات في صورتها الأصلية وبين المنظمات الدولية يكفي أن نلقي نظرة على البنك الدولي مثلا وهو نموذج يستوفي مقومات المنظمة الدولية، نجد أن البنك يستند إلى ميثاق محدد أهدافه ويحدد طريقة اتخاذ القرار فيه وتوزيع السلطات اللازمة لاتخاذ القرار بين مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي والموظفين الإداريين، أما في الجات فإننا نجد الميثاق وهو يتمثل في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، ولكن لا

## الوظائف المشتركة والأهداف المنشودة بين المنظمات العالمية الثلاث

### صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة الدولية، وإدارتها للاقتصاد العالمي

نجد الهيكل التشريعي أو التنفيذي الموجود في البنك الدولي، أما بالنسبة للـ GATT فهناك بعض اللجان الحكومية المعاونة التي تؤدي مهمات معينة وتنتهي حياتها بانتهاء مهمتها، وكانت هذه نقطة ضعف كبير في البناء الهيكلي للجان، وقد عملت دورة أوروغواي على تدارك هذا العيب بإنشاء منظمة التجارة العالمية لكي تحل محل الجات بعد فترة معينة، ونجد في هذه المنظمة الجديدة تلك الأجهزة التي كانت غائبة في تنظيم الجات وعلى رأس تلك الأجهزة المؤتمر الوزاري الذي يعقد مرة كل سنتين على الأقل والمجلس العام الذي يجتمع بصفة دورية للإشراف على تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الإدارية.

السبب الثالث:

الذي دعا إلى تحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية هو أن دورة أوروغواي قد تضمنت عددا من القضايا الجديدة، ولم يكن من الممكن إدخال بعض هذه القضايا في إطار الجات في صورته الأصلية، فان الاتفاقية المنشئة واضحة كل الوضوح من حيث أنها تطبق على التدفقات السلعية الدولية دون غيرها ومن ثم لم يكن ممكن إدخال موضوع الخدمات في هذا الإطار، كذلك فان القضايا الجديدة تتجاوز تحرير التجارة الدولية وتتعرض لأحكام القوانين الداخلية، وهو أمر لا ينسجم تماما مع أحكام الاتفاقية الأصلية، لذلك لم يكن ثمة مفر من إنشاء منظمة جديدة يمكن أن تعالج موضوع الخدمات كما تعالج موضوع السلع ويمكن أن تتعرض لأحكام القوانين واللوائح الداخلية كما تتعرض للقيود التعريفية وغير التعريفية، ومن هنا كان العمل على تحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية (النجار، 1994/04/22، صفحة 04).

#### ❖ أهداف ومهام منظمة التجارة العالمية

وتضمنت نتائج جولة أوروغواي الهدف من إنشاء منظمة التجارة العالمية، وهو القيام بالمهام التالية (Gatt, 1985, p.

:360)

- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة.
- مراقبة السياسات التجارية، للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة به، في تحديد السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، هذا فضلا عن بعض الموضوعات الجديدة التي دخلت ضمن المعايير التي تتبعها بعض الدول المانحة في تقديم المساعدات الاقتصادية، ومنها احترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة.
- وفي الحقيقة أن منظمة التجارة العالمية تعد الإطار المؤسسي لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقات والأدوات القانونية المقترنة بها الواردة في ملاحق اتفاقية مراكش، ومن ثم يمكن القول أن الأهداف التي أنشئت من أجلها تتمثل في ما يلي (Gatt, 1985, p. 30):
- تهدف إلى رفع مستويات المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة، وذلك من خلال تحقيق نمو مستمر في الدخل الحقيقي والطلب الفعلي، وزيادة الإنتاج المتواصل والانجاز في السلع والخدمات بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم وفقا



لهدف التنمية، وذلك مع توخي حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد.

— العمل على تأمين حصول البلدان النامية، لا سيما أقله نمووا على نصيب في نمو التجارة الدولية يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية.

— ورغبة منها في الإسهام في بلوغ هذه الأهداف فإنها تعمل على الدخول في اتفاقات للمعاملة بالمثل تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات وغيرها من الحواجز التجارية والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية، إذ تقدم لذلك إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف متكامل وأكثر قدرة على البقاء والدوام. وسعياً وراء تحقيق هذه الأهداف فإن المنظمة تقوم بالوظائف الآتية:

#### ❖ وظائف المنظمة

— تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة وأعمال هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف فتعمل على دفع أهدافها، كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة وأعمال الاتفاقية التجارية عديدة الأطراف.

— توفر المنظمة محفلاً للتفاوض بين أعضائها بشأن علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقية الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية، وتعد إطاراً لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري أي تعمل ضابط الإيقاع حركة التجارة الدولية.

— الإشراف على تنفيذ الاتفاقية للمنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما في ذلك الاتفاقيات الجماعية (حلمي، صفحة 153).

— مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

— تدير المنظمة آلية لمراجعة السياسة التجارية المعروفة باسم "آلية المراجعة" الواردة في الملحق (3) من الاتفاقية المنشئة للمنظمة.

— الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حوا تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية طبقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة أوروغواي، ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة

— التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة له، في عرض السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، من أجل تحقيق أكبر قدر من التناسق فيما بين هذه المنظمات الثلاث لقيادة الاقتصاد العالمي، هذا فضلاً عن بعض الموضوعات الجديدة التي دخلت ضمن المعايير التي تتبعها بعض الدول المانحة في تقديم المساعدات الاقتصادية، ومنها احترام حقوق الإنسان والحفاظ على البيئة.

## الوظائف المشتركة والأهداف المنشودة بين المنظمات العالمية الثلاث صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة الدولية، وإدارتها للاقتصاد العالمي

6. خاتمة:

يتمتع كل من الصندوق والبنك والمنظمة العالمية للتجارة الدولية بصلاحيات متميزة تسمح لهم بالإسهام والاشتراك كل بطريقته الخاصة في استقرار النظام النقدي والمالي الدولي والتجاري العالمي وتعزيز النمو الاقتصادي المتوازن في مختلف الأقطار الأعضاء.

ومنذ أن نشأت هذه المؤسسات الثلاثة قبل نحو خمسين عاما واجهت تحديات الظروف الاقتصادية العالمية المتغيرة وهي تحديات دفعت بهم الى بلورة أساليب جديدة لمساعدة الدول الأعضاء، فقد وسع البنك نطاق مساعداته الذي كان ينصب أساسا على المشروعات، فصار الآن يركز على مجال واسع هو الإصلاح الاقتصادي وفي نفس الوقت يتجاوز الصندوق مرحلة الاهتمام بتصحيح موازين المدفوعات، واصبح الآن يهتم بالإصلاح الهيكلي لاقتصاديات أعضائه، وصارت المنظمة العالمية للتجارة الدولية توسع نفوذها لتحرير التجارة العالمية وبسط الرأسمالية في مختلف اقطار العالم، ويمكن الإشارة الى أن عدد الدول الأعضاء في البنك وصندوق النقد الدولي هو 186 دولة، اما في المنظمة العالمية للتجارة الدولية فقد بلغ 164 دولة، حيث تمثل هذه الدول ما يزيد عن 90% من التجارة الدولية، وهنا يتبين لنا أهمية هذه المنظمات في الاقتصاد العالمي ولا شك في ان بعض التداخل قد حدث بين أعمال هذه المنظمات او المؤسسات، مما جعل التعاون بينهم والاشتراك في بعض الوظائف وتحديد بعض الأهداف امراً لا غنى عنه، اما التحدي الذي مازال يواجه هذه المؤسسات فيتمثل في وضع برامج تتكامل فيها اقتصاديات الاقطار الاعضاء بشكل أفضل في اطار النظام الدولي النقدي والمالي والتجاري، وتشجيع عملية التوسع الاقتصادي بذات الوقت.

7. قائمة المراجع:

1. ahmed. (2001). ,masood ,rsfocusingimf , cinditionality ,. financial&development (fid) issn :0015-1947.vol :38 iss,4 data.
2. Gatt. (1985). activities, geneva ,gune . gatt.publications,salesno.gatt.
3. gol, c. j. (1980). d : "financial assistance by the international monetary fund/ law and practice. " ,imf, pamphlet series no,27, washingtond.
4. grellet, G. (1994). les politiques économiques des pays du sud. , PUF, Paris.
5. Jornaltman. (1981). "liquidity problems of developing ciumlries and the international monetary fund's system of facilities., in economics vol 23 tubingen (frg),.
6. Rubert. (1987). e-hadec, "devolping in the gatt legal systzm". trade policy center, london.
7. Starey. (2001). .andy , structural adjustment , state power et genacide : the word bank et rwanda ,. review of afriçan political economy (reva) issn : 0305-6244 , val : 28-is3 : 89 date : septembre.
8. اوليه هافرليش وتوماس وولف. (1999). محددات النمو في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال. واشنطن: مجلة التمويل والتنمية، مجلة تصدر كل ثلاثة اشهر عن صندوق النقد الدولي، عدد: 2.
9. بلقاسم العباسي. (2004). التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة جسر التنمية. معهد السياسات الاقتصادية ، صندوق النقد العربي ، ابو ظبي ، العدد 31.
10. حسين عمر. المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة . السعودية : تهامة للنشر ، الطبعة الثالثة ، لم يذكر سنة النشر .
11. خالد سعد زغلول حلبي. الجات والطريق إلى منظمة التجارة العالمية وأثارهما على اقتصاديات الدول العربية .
12. سعيد النجار. (1994/04/22). الجات والقضايا الجديدة. جريدة الاهرام.
13. عبد المجيد قدي. (2004). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
14. محمد ذكي شافعي. (1977). مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية . دار النهضة العربية القاهرة .